

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الاثنين 10 أكتوبر 2016 (السنة الثالثة والعشرون - العدد 6153)





في هذا العدد

الافتتاحية

02

مبادرة رائدة لمواجهة التعصب

الإمارات اليوم

03

دور ريادي في الاقتصاد الإسلامي

تقارير وتحليلات

04

هل يمكن أن يؤدي الصراع في سوريا إلى حرب عالمية ثالثة؟

05

قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية المغربية ودلالاتها

06

بعد تثبيت الفائدة.. أي مستقبل للدولار؟

شؤون اقتصادية

07

وزير النفط العراقي يدعو إلى زيادة إنتاج النفط والغاز

الصفحة الأخيرة

08

سعادة الدكتور جمال سند السويدي يستقبل وفداً من «أكاديمية ريدان»

ويبحث معه سبل تعزيز التعاون العلمي



مبادرة رائدة لمواجهة التعصب

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة ريادتها في الكثير من المجالات؛ بفضل رؤية قادتها وقدرتهم على خلق مناخ يساعد على ترسيخ القيم الإنسانية بكل ما تحمله من معاني التسامح والانفتاح واحترام الآخر والسهر على راحته وأمنه وصيانة حقوقه؛ ولهذا استطاعت الإمارات أن تكون من بين دول العالم قدرةً على استقطاب الباحثين عن بيئة متوازنة تضمن للإنسان العيش بكرامة وحرية في جوٍّ من العطاء والتسامح.

وإيماناً من قيادتنا الرشيدة بضرورة الحفاظ على تلك المكتسبات وتعزيزها تم تبني الكثير من المبادرات الرائدة، التي من شأنها أن تعلي من قيم التسامح بين البشر، وتجعل منها ممارسة يومية قبل أن تكون هدفاً ينشده الجميع في مختلف مناطق العالم، الذي تعيش معظم شعوبه اليوم جوًّا غير مسبوق من التوتر والتعصب وانتشار التمهذب والصراعات الطائفية والإثنية والتراجع الحضاري في شتى المجالات.

إن رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة لحل صراعات العالم والتخفيف من تداعياتها على واقع البشرية ومستقبلها لا يمكن أن تتحقق من دون القيام بخطوات عملية تُشرك أصحاب الفكر وذوي العقول النيرة من أصحاب التأثير الإيجابي، وتحفيزهم على لعب دور أكبر في نشر ثقافة التسامح، بالإضافة إلى تفعيل دور الطاقات الشبابية في المجتمع، وبناء قدراتها، استغلالاً لمراحل العطاء لديها لخدمة قيم التسامح.

وترجمةً لتلك الرؤية الحكيمة أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، مؤخراً، تدشين مبادرة عالمية للتسامح، سنؤسس لـ«جائزة محمد بن راشد للتسامح»، وتهدف المبادرة إلى تكريم رموز التسامح العالمي في مجالات الفكر الإنساني والإبداع الأدبي والفنون الجمالية. كما تعمل المبادرة على «بناء قيادات وكوادر عربية شابة في مجال التسامح»، فضلاً عن دعمها كل منتج فكري يقدم جهداً مميزاً لترسيخ قيم التسامح والانفتاح على الآخر في العالم العربي. وسياكب هذه المبادرة أيضاً مبادرة أخرى تهدف إلى إنشاء معهد دولي للتسامح، سيكون من أول أهدافه «تقديم المشورة والخبرات اللازمة في مجال السياسات التي ترسخ قيم التسامح بين الشعوب»، هذا بجانب نشر الدراسات المتعلقة بموضوع التسامح بالتنسيق مع المؤسسات الثقافية المعنية في العالم العربي، من أجل ترسيخ قيم ومبادئ التسامح لدى الأجيال الجديدة.

إن هذه المبادرات المتعددة الأهداف ستكون بمنزلة المرجعية الفكرية في مجال محاربة الفكر المتطرف والسلوك المتعصب، حيث يُعوّل عليها للعب دور فعّال في مخاطبة أصحاب الفكر المتطرف، وتقديم أجوبة شافية لبعض القضايا مثار الجدل. وقد عبّر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، عن ذلك الهدف عندما قال «نسعى من خلال هذه المبادرة إلى تحويل قيمة التسامح إلى عمل مؤسسي مستدام، يعود بالخير على شعوبنا في المنطقة العربية»، متعهداً في الوقت نفسه بإعادة «إعمار فكري وثقافي لمجتمعاتنا العربية لترسيخ التعايش والتسامح والانفتاح».

وإيماناً من القيادة الرشيدة لدولتنا الحبيبة بخطورة انتشار أفكار التطرف والتعصب بين الشباب، وما ينجم عن ذلك من تدمير لمستقبل الشعوب، قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم «يجب العمل من أجل توفير حصانة فكرية للشباب، وسيكون تركيزنا في الجائزة على شباب الوطن العربي؛ لأننا نرى فيهم الأمل لتشكيل حائط الصدّ الرئيسي لمواجهة تيارات التعصب والإقصاء».

دور ريادي في الاقتصاد الإسلامي

حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى عربياً، والثانية عالمياً في مؤشر الاقتصاد العالمي الإسلامي؛ وذلك وفقاً للتقرير الصادر مؤخراً عن «مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي»، بالتعاون مع «تومسون رويترز» و«دينار ستاندرد»؛ ما يحمل دلالة مهمة بالنسبة إلى مكانة الإمارات على المستوى العالمي، ولا سيما أن التقرير نفسه توقع ارتفاع الإنفاق العالمي على قطاع المنتجات الحلال ونمط الحياة إلى أكثر من ثلاثة تريليونات دولار بحلول عام 2021، مقارنة مع 1.9 تريليون دولار في 2015، بنمو سنوي 8%. كما قدّر التقرير حجم أصول التمويل الإسلامي المتوقع بحلول عام 2021 بنحو 3.5 تريليون دولار مقارنة مع تريليوني دولار في نهاية عام 2015؛ وهو ما يظهر اتساع الاهتمام العالمي بالمنتجات والخدمات والأنشطة الاقتصادية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛ ما يخلق فرصاً كبيرة للدول صاحبة التجارب المميزة في هذه الأنشطة كالإمارات.

ويأتي التقرير المذكور ليرهن على ما تملكه دولة الإمارات العربية المتحدة من مقومات تؤهلها لتكون من أفضل دول العالم ذات المناخ الاستثماري الملائم لاستضافة الأنشطة الاستثمارية المتسقة مع الشريعة الإسلامية بوجه خاص، والأنشطة الاستثمارية بمفهومها الشامل بشكل عام، وذلك في ظل امتلاكها اقتصاداً وطنياً يتسم بالنمو والاستقرار، وتمتعها ببنية تحتية وتكنولوجية متطورة، وأطر تشريعية مرنة وعادلة، وكذلك حالة الاستقرار السياسي والأمني، والتنوع الثقافي المنقطع النظير، كل ذلك فضلاً عن هويتها العربية والإسلامية، التي تضعها في مقدمة الدول الحاضنة لأنشطة الاقتصاد الإسلامي.

وتستضيف الإمارات، في إطار سعيها إلى ترسيخ مكانتها في هذا السياق، «القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي 2016»، تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، التي تنظمها «غرفة تجارة وصناعة دبي» بالتعاون مع «مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي»، و«تومسون رويترز» كشريك استراتيجي، وستقام فعاليات القمة يومي الحادي عشر والثاني عشر من أكتوبر الجاري، بمشاركة واسعة من القادة وصناع القرار والخبراء والمتخصصين حول العالم.

وستناقش الدورة الحالية من «القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي» جوانب وقضايا مختلفة ترتبط بأنشطة الاقتصاد الإسلامي، وستسلط الضوء على أهمية اغتنام الفرص الاستثمارية المتاحة في هذه الأنشطة على المستوى الدولي، وحالة التطور الاجتماعي التي تشهدها بعض الدول، المتمثلة في اتساع الاهتمام بالجانب الأخلاقي المرتبط بأنشطة الأعمال، كما تهتم القمة بتعزيز عملية نقل الخبرات، وتبادل الآراء حول السبل الكفيلة بإيجاد حلول مستدامة للقضايا المؤثرة في الاقتصاد الإسلامي.

وتعكس الجهود الدؤوبة التي تبذلها القيادة الرشيدة للدولة، ممثلة في صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، المنهجية التي تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة من خلالها على وضع نفسها وجهة عالمية مفضلة لأنشطة الاقتصاد الإسلامي، وسعيها إلى أن تكون الدولة الرائدة -بلا منازع- في مجال تمكين أنشطة الاقتصاد الإسلامي، والبناء على تجربتها الثرية في هذا الإطار؛ فهي كانت ولا تزال سبّاقة إلى تبني مبادرات عالمية لنشر وترويج هذه الأنشطة، التي أثبتت قدرة ومرونة عالية في التصدي لتداعيات الأزمة المالية العالمية، ولا تزال -برغم كل ما حققته من نمو وتوسّع كبيرين على مدار السنوات الماضية- تملك فرصاً كبيرة نحو المزيد من التوسع، وتوليد فرص استثمارية واعدة لكل المتعاملين فيها، بمن فيهم المستثمرون الأفراد والمؤسسات، فضلاً عن الدول.

هل يمكن أن يؤدي الصراع في سوريا إلى حرب عالمية ثالثة؟

أوضح بول وود زميل في مؤسسة «نيو أمريكيان فاونديشين» في مقال له في مجلة «ذا سبيكتير»، أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الاتحادية تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، ولاسيما في ظل موقفيهما المتضادين تجاه الأزمة في سوريا، فهل يمكن أن تسهم هذه التعقيدات في تحول الحرب الجارية في سوريا الآن إلى حرب عالمية ثالثة؟



تعاني التشتت، ومن ثم فإن أحد الطرفين ليس قوياً بما فيه الكفاية لتحقيق النصر على الجانب الآخر، ومن ثم فإن القتال سيتواصل برغم نتائجه المأساوية حتى الآن - حيث قتل أكثر من 400 ألف سوري - ومهما كانت نتائجه في المستقبل.

ويتساءل الكاتب: ما الذي يمكن للرئيس الأمريكي المقبل القيام به حيال الأزمة السورية؟ ويقول إن خطة المرشح الجمهوري دونالد ترامب غير واضحة بشأن ذلك، ولكن في ضوء إعجابه بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فإنه قد يقف إلى جانب روسيا ويدعم نظام الأسد، مع الاستمرار في قصف داعش. أما بالنسبة إلى موقف المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون فإنها ستواصل نهج سابقها، وإن كانت ستقوم بتسليح المعارضة بصورة أفضل مما عليه الحال، كما أنها تفضل فرض منطقة حظر طيران، برغم أنها لم تقدم تفاصيل. ويقول الكاتب إن المرشح الجمهوري المستقل إيفان ماكمولين الذي يأمل بحرمان ترامب من الفوز، يؤمن بخطة تقضي بقصف مطارات النظام السوري، ويدعو روسيا لثلا تقف عائقاً في هذا الطريق.

وفي النهاية يقول الكاتب: إن روسيا ستتخذ مواقف قوية تجاه التحركات الأمريكية، لكن ليس من المتصور أن يتسبب كل ذلك في اندلاع حرب عالمية ثالثة، لكنها تبدو وكأنها حرب باردة جديدة.

تساءل الكاتب عن احتمال تحول الحرب في سوريا إلى حرب عالمية، وسط سوء العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا وانسحاب الأولى من محادثاتها مع الثانية حول سوريا مؤخراً، وقيام الثانية بتكثيف خطابها الغاضب تجاه الأولى، متهمه إياها بتوجيه «شبكة الارهاب الدولية» لمنع تحالف «الأسد-بوتين» من تحقيق النصر. وكانت الإدارة الأمريكية قد رفضت خطة سابقة لفرض منطقة حظر طيران في سوريا في عام 2013، حيث أخبر رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة البيت الأبيض آنذاك أن الخطة تتطلب نشر 70 ألف جندي أمريكي، وهو ما بدا تهويلاً من حجم المسؤولية التي يجب على الجانب الأمريكي تحملها. فيما قال ديفيد ديتولا الجنرال المتقاعد في سلاح الجو الأمريكي والذي أشرف على منطقة الحظر الجوي فوق العراق «إن الخدمات اللوجستية هائلة، والدفاعات الجوية في سوريا أفضل بكثير من عراق صدام حسين، ومن ثم فإن إنشاء مثل تلك المنطقة في سوريا يتطلب أشياء كثيرة: مجموعة من القاذفات والمقاتلات والطائرات الصهريجية، وكذلك صواريخ كروز».

ويقول الكاتب إن التدخل الروسي الذي بدأ عام 2012 من خلال الفرق الاستخباراتية والعسكرية وتدريب قوات النظام في سوريا، وفي النهاية مشاركة الطائرات الروسية في المعارك الجوية ضد المعارضين، ساعد في الحفاظ على النظام لفترة طويلة. لكن في المستقبل يتوقع استعانة النظام بمقاتلين أجانب لدعم هجومه ضد حلب، مثلما استعان بهم سابقاً، كمقاتلي الحرس الثوري الإيراني وميليشيا حزب الله، والميليشيات الشيعية العراقية، والمرتزة الأفغان من الشيعة. ويرى الكاتب أن الوضع الحالي يخبرنا أن الجيش السوري ليس بالضرورة أن يكون المؤسسة القوية القادرة على الحفاظ على النظام حال نجاح الولايات المتحدة في إسقاط الرئيس بشار الأسد. وفي المقابل فإن القوات المعارضة في نواح كثيرة تعتبر شبيهة بقوات النظام، من حيث الضعف وعدم القدرة على الحسم، هذا بجانب أنها

قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية المغربية ودلالاتها

تعكس نتائج الانتخابات البرلمانية المغربية، التي أجريت في السابع من أكتوبر الجاري، الوزن النسبي للأحزاب والقوى السياسية؛ إذ تشير بوضوح إلى أن حزب «العدالة والتنمية» الإسلامي ما زال يحظى بتأييد شعبي كبير لخطابه الديني الذي يستقطب الكثيرين، وينافسه في ذلك حزب «الأصالة والمعاصرة» الليبرالي الذي تتزايد شعبيته وقاعدة المؤيدين له من عام إلى آخر في المغرب.

يحظى بتأييد متزايد من جانب الكثير من فئات الشعب المغربي؛ ما يُعدُّ في الوقت نفسه خصماً من رصيد حزب «العدالة والتنمية»، الذي يواجه انتقادات متزايدة من جانب الكثير من الأحزاب والقوى السياسية؛ بدعوى الفشل في إدارة الكثير



أعلن محمد حصاد، وزير الداخلية المغربي، أول من أمس، النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية بعد فرز جميع الأصوات، وقد تصدر حزب «العدالة والتنمية» الإسلامي نتائج الانتخابات بحصوله على 125 مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان البالغ

395، متقدماً على غريمه الأبرز «الأصالة والمعاصرة»، الذي ضاعف حصته بنيله 102 مقعد. وحلَّ حزب «الاستقلال» المحافظ ثالثاً، بحصوله على 46 مقعداً، وحصد «تجمُّع الأحرار» المرتبة الرابعة بـ37 مقعداً، يليه حزب «الحركة الشعبية» بـ27 مقعداً. وحصل حزب «الاتحاد الاشتراكي» المعارض الذي قاد أول تناوب سياسي على السلطة برئاسة عبدالرحمن اليوسفي، في عهد الملك الراحل الحسن الثاني، على المرتبة السادسة بحصوله على 20 مقعداً، يليه حزب «الاتحاد الدستوري» بـ19 مقعداً، ثم «التقدم والاشتراكية» بـ12 مقعداً، ثم حزب «الحركة الديمقراطية الاجتماعية» بـ3 مقاعد. وقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 43

في المئة؛ إذ اقترح نحو 6.752 مليون ناخب من أصل نحو 16 مليوناً سُجِّلوا في القوائم الانتخابية. وبموجب الدستور يكلف الملك الحزب الفائز في الانتخابات تشكيل الحكومة. وتشير هذه النتائج إلى مجموعة من الدلالات المهمة، أولها أن حزبي «العدالة والتنمية» و«الأصالة والمعاصرة» يمثلان الحزبين الأقوى في المشهد السياسي في المملكة المغربية؛ وإذا كان الأول نجح في توظيف الخطاب الديني في الحفاظ على قاعدة التأييد العريضة له؛ فإن الثاني عزَّز من موقعه في المشهد السياسي، خاصة أنه استطاع زيادة عدد مقاعده في هذه الانتخابات (102) إلى أكثر من الضعفين، مقارنة بانتخابات عام 2011 التي حصل فيها على 48 مقعداً؛ الأمر الذي يشير في دلالاته إلى أن الخطاب الليبرالي الذي يرفعه الحزب، بصفته يعبر عن المشروع الديمقراطي الحديث في مواجهة المد الإسلامي المحافظ،

ولكن المشكلة التي قد تواجه «العدالة والتنمية» هنا هي احتمال مطالبة بعض هذه الأحزاب ببعض الوزارات المهمة في الحكومة الجديدة، وهو أمر قد يعقِّد من مفاوضات تشكيل هذه الحكومة.

بعد تثبيت الفائدة.. أي مستقبل للدولار؟

مع الخسائر القوية التي تكبدها مؤشر الدولار الأمريكي، بعد قيام «مجلس الاحتياطي الفيدرالي» بتثبيت أسعار الفائدة في اجتماعه الأخير، يتساءل المستثمرون حول تحركات الدولار مقابل العملات العالمية خلال الفترة المقبلة، وحتى الاجتماع المقبل للمجلس الذي سيعقد في شهر ديسمبر المقبل.



المتفائلة توجد توقعات أخرى ذات وجه سلبي ترى أن فرص رفع الفائدة الأمريكية قبل نهاية العام الجاري هي فرص ضعيفة للغاية، بل تكاد تكون معدومة تماماً، ويرجح أصحاب هذا الرأي أن تبقى الفائدة على حالها ليس خلال الفترة المتبقية من العام الجاري فقط، ولكن على الأقل خلال الربع الأول من العام المقبل، ويبرز هؤلاء توقعاتهم هذه بحالة القلق التي بدت أكثر وضوحاً على صانعي السياسة النقدية والاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، بمن فيهم مسؤولو «مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي»، الذين تردّدوا أكثر من مرة في رفع أسعار الفائدة، وتراجعوا عن حالة التفاؤل التي كانت شبه مسيطرة عليهم في فترات سابقة، وأصبحوا أكثر تحفظاً في هذا الاتجاه.

وتعدّ وجهة النظر الأخيرة، القائلة ببقاء أسعار الفائدة على الدولار على حالها على الأقل حتى نهاية العام الجاري، هي الأكثر ترجيحاً وأكثر قرباً إلى الحدوث، في ظل تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي، واستمرار الصين واليابان و«منطقة اليورو» في اتباع سياسة نقدية تقضي ببقاء قيمة العملات الخاصة بها منخفضة؛ وهذا ما يجبر الأمريكيين على الإبقاء على الدولار ضعيفاً؛ من أجل المحافظة على تنافسية السلع الأمريكية في مواجهة السلع الصينية واليابانية والأوروبية معاً.

سجل مؤشر الدولار أكبر هبوط أسبوعي له في شهر، خلال الأسبوع الذي تلا آخر اجتماع للجنة السياسات النقدية التابعة لـ «مجلس الاحتياطي الفيدرالي»، والذي أبقى على أسعار الفائدة من دون تغيير في نطاق يتراوح ما بين 0.25% و0.50%، كما أذمت اللجنة، في بيانها بعد الاجتماع، على تخفيض توقعاتها لرفع أسعار الفائدة على الدولار؛ ما ألقى بظلال كثيفة على مستقبل حركة الدولار، وطالما انتظر المتابعون نتائج الاجتماعات المتتالية للجنة السياسات النقدية خلال الفترات الماضية. وبرغم النتيجة التي آل إليها الاجتماع الأخير للجنة؛ فقد توقعت مؤسسة «وورلد وايد ماركت» في الشرق الأوسط وإفريقيا أن تسيطر التحركات الإيجابية على مسار الدولار خلال الفترة المقبلة وحتى شهر ديسمبر المقبل، وهو الموعد المحدد لعقد الاجتماع التالي للجنة، وقد برزت المؤسسة ذلك بأن المستثمرين لديهم شبه يقين بقيام اللجنة برفع الفائدة في ذلك الاجتماع، وذلك لأسباب عدّة من بينها أن «المركزي الأوروبي» سيواصل تبني سياسة «التيسير الكمي»، كما أن الإسترليني سيهبط خاصة بعد خروج بريطانيا من «الاتحاد الأوروبي»، إلى جانب استمرار قوة الين الياباني؛ ولأن الين والدولار هما الأكثر أماناً بين العملات الرئيسية في العالم؛ فسيكون الدولار حينذاك محلاً لتقييم العملاء في مواجهة الين، ناهيك بالطبع عن باقي العملات الرئيسية الأخرى.

ويرى أصحاب وجهة النظر هذه أن الرفع المحتمل لأسعار الفائدة، قبل نهاية العام، سيدفع إلى زيادة تدفّقات رؤوس الأموال من الصين وبريطانيا، بما قد يبلغ نحو 500 مليار دولار، ولاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية تُعدّ الآن أكبر ملاذ آمن وجاذب للأموال، في ظل وجود فرق بين سعر الفائدة على السندات الأمريكية (1.7%) مقارنة بالسندات الأوروبية واليابانية، حيث الفائدة سلبية. لكن على الجانب الآخر؛ فإنه بالتزامن مع تلك التوقعات

وزير النفط العراقي يدعو إلى زيادة إنتاج النفط والغاز

لتطوير حقول النفط. ولم يتطرق البيان إلى قرار «أوبك» في الثامن والعشرين من سبتمبر الماضي بخفض الإنتاج إلى ما بين 32.50 و33 مليون برميل يومياً. وفي سبتمبر الماضي بلغ إنتاج «أوبك» 33.6 مليون برميل يومياً، بحسب مسح أجرته «رويترز»، وقدّر إنتاج العراق عند 4.43 مليون برميل يومياً. وأضاف البيان أن الوزير أكد الحاجة إلى المضيّ قدماً في زيادة إنتاج النفط والغاز من خلال تعزيز الجهود المحلية، وجهود الشركات الحاصلة على تراخيص في الفترة المتبقية من عام 2016، وكذلك في عام 2017.



قالت وزارة النفط العراقية، في بيان صدر أمس الأحد، إن وزير النفط، جبار اللعبي، دعا الشركات المحلية والأجنبية العاملة في العراق إلى مواصلة العمل لزيادة إنتاج النفط والغاز الطبيعي في عام 2017. وتأتي تصريحات اللعبي في وقت تسعى فيه الدول الأعضاء في منظمة «أوبك» إلى تنفيذ اتفاق لكبح إنتاج النفط للمرة الأولى منذ الأزمة المالية في عام 2008 من أجل دعم أسعار الخام. ونقل البيان تصريحات عن اللعبي في اجتماع مع المسؤولين التنفيذيين في قطاع النفط بمدينة البصرة الجنوبية لاستعراض خطط الوزارة

أعضاء «صندوق النقد» يتعهدون بزيادة الإنفاق وإحياء التجارة



تعهدت الدول الأعضاء في «صندوق النقد الدولي» بإحياء التجارة العالمية، وتعزيز الإنفاق الحكومي، وإزالة القيود التي تكبح قطاع الأعمال؛ من أجل دعم النمو. ويأتي هذا التعهد في الوقت الذي عبّر فيه كبار المسؤولين الماليين في أنحاء العالم عن مخاوفهم من الغضب الشعبي تجاه التجارة والعولمة في الاجتماعات السنوية للصندوق والبنك الدوليّين في واشنطن. وقالت اللجنة التوجيهية لـ«صندوق النقد الدولي» في بيان «كشف النمو الضعيف المزمع عن ضعف هيكلية كامن، ويهدّد بكبح النمو المحتمل، وقد يشمل الجميع بصورة أكبر». وقال «صندوق النقد الدولي» واللجنة المالية، في بيان، إن حالة عدم اليقين ومخاطر التراجع تزايدتا وتواجهان مخاطر أخذة في النمو جراء سياسات الحماية التجارية وتعثر الإصلاحات. وتابع البيان «نؤكد التزامنا نمواً قوياً ومستداماً وشاملاً وغنياً بالوظائف وأكثر توازناً. سنستخدم كل أدوات السياسة -الإصلاحات الهيكلية وسياسات المالية العامة والسياسة النقدية- على المستويين الفردي والجماعي كليهما». وتحت كريسيتين لاجارد، مديرة صندوق النقد الدولي، الدول على بذل جهد أكبر لتعزيز النمو، وزيادة الإنفاق على البنية التحتية والتعليم إذا أمكن، وتقليص الاعتماد على سياسات التيسير النقدي التي بلغ تأثيرها مداها.

محافظة «المركزي الصيني» يحذر من ارتفاع أسعار العقارات

«مجموعة العشرين» بواشنطن في وقت سابق من الأسبوع، ونشرها البنك في موقعه أول من أمس السبت. وكان عدد من المدن الصينية، من بينها بكين وقوانجتشو وشنغتشو وسوتشو وتشنجدو، أعلنت قيوداً جديدة على شراء العقارات والدفعات المقدمة للرهن العقاري خلال عطلة العيد الوطني التي استمرت أسبوعاً في بداية الشهر الجاري. وتأتي الإجراءات الجديدة في إطار مساعٍ لتفادي المضاربة على العقارات.



كثف محافظ البنك المركزي الصيني انتقاداته لارتفاع السريخ في أسعار المنازل، والنمو المستمر للقروض في مؤشر إلى تبني مزيد من الإجراءات عقب فرض عدد من المدن قيوداً لكبح أسواق العقارات. وقال تشو شياو تشوان، محافظ بنك الشعب الصيني، إن «الحكومة تراقب عن كثب ارتفاع أسعار العقارات في عدد من المدن، وستتخذ الإجراءات الملائمة لدعم النمو السليم لسوق العقارات». وقد أدلى المحافظ بهذه التصريحات خلال اجتماعات

سعادة الدكتور جمال سند السويدي يستقبل وفداً من «أكاديمية ربدان» ويبحث معه سبل تعزيز التعاون العلمي



مشيدين بدوره في نشر ثقافة البحث العلمي وتعزيزها في دولة الإمارات العربية المتحدة والعالم العربي، وإسهاماته العلمية والمعرفية، التي لها أهمية كبيرة في تنوير المجتمعات العربية والإسلامية، وبناء قنوات وحلقات اتصال قوية بالثقافات والمجتمعات الأخرى، ونقل صورة صحيحة لثقافتنا العربية والإسلامية إلى تلك المجتمعات والثقافات.

كما أشاد الضيفان الكريمان بدور «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» في ظل إدارة سعادة الدكتور جمال سند السويدي، في مجال خدمة المجتمع، وتشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية، وتوفير المحاضرين المتخصصين بمجالات الدفاع والعلوم العسكرية والسياسة والاقتصاد، والقضايا الاستراتيجية المهمة كافة.

ويذكر أن «أكاديمية ربدان» هي مؤسسة تعليمية حكومية تتبنى نهجاً جديداً للتعليم والتدريب في مجالات الأمن والسلامة والدفاع والتأهب لحالات الطوارئ وإدارة الأزمات، وتركز على الأنشطة المتكاملة والمشاركة والتكافلية بين جميع المؤسسات المعنية، حيث تسعى إلى تعزيز قدرات الدولة على نحو منظم ومتربط وتعاوني.

استقبل سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يوم الأحد الموافق التاسع من أكتوبر 2016، في مكتبه بمقر المركز في أبوظبي، السيد جيمس مورس، رئيس أكاديمية ربدان في دولة الإمارات العربية المتحدة، والدكتور فيصل العيان، نائب رئيس الأكاديمية.

وفي بداية اللقاء رحب سعادة الدكتور جمال سند السويدي بالسيد جيمس مورس والدكتور فيصل العيان، معرباً عن سروره بهذه الزيارة المهمة، وقد تناول سعادة الدكتور جمال سند السويدي وضيافته الكريمان، خلال اللقاء، الكثير من القضايا المحلية والإقليمية والعالمية، والأحداث كافة التي تشهدها المنطقة والعالم. وتم تبادل وجهات النظر بشأن التحديات الناشئة عن تلك الأحداث والتطورات، وفي مقدمتها التحديات المتعلقة بالتطرف والإرهاب، وكيفية مواجهتها، خاصة أن هذه التحديات لم تعد تقتصر على منطقة بعينها، وإنما تطل بتأثيراتها دول العالم أجمع.

كما تم، خلال اللقاء، مناقشة سبل تطوير التعاون بين «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» و«أكاديمية ربدان»، سواء من خلال تبادل الخبرات العلمية والبحثية، أو تنظيم الفعاليات، وفي جميع المجالات التي تقع ضمن الاهتمام المشترك للجهتين، بما يصب في مصلحة جهود التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن جانبهما، عبّر السيد جيمس مورس والدكتور فيصل العيان عن شكرهما وامتنانهما لحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة اللذين لقياهما في «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، وعبّر عن تقديرهما لجهود سعادة الدكتور جمال سند السويدي في خدمة أهداف التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال مؤلفاته العلمية الرصينة، ودوره البارز في مجال نشر العلم والمعرفة، وخدمة المجتمع وتوعيته بما يجري داخل الدولة وخارجها؛